اجتهادات
مؤشرات اقتصادية مُحيرة

ربما تفيدُ دروسُ الأزمة الاقتصادية ـ المالية العالمية الراهنة فى تغيير بعض مدركات المعنيين بعالم الاقتصاد والمال والأعمال عملا وعلمًا. تعقيداتُ هذه الأزمة، مقارنة بسابقاتها، تُصَّعب التوقع، وتخلق بالتالى حالةً من الحيرة، وتُزيد

- الشعور بعدم اليقين على كل صعيد تقريبًا، وليس على المستوى الاقتصادى والمالى فقط

التطورُ غير المنسجم فى الأسواق، خاصة فى الاقتصادات الكبيرة والأكثر تقدمًا، يُحيرُ من يتابعونها عن كثب، ويؤدى إلى ارتباك ربما يكونُ غير مسبوق. وعلى سبيل المثال يصعبُ توقع هل يتجه الاقتصاد العالمى إلى ركود مصاحب لارتفاع

- معدلات التضخم، أم تنجحُ السياساتُ النقدية الهادفة إلى كبحه، إذ تتضاربُ المؤشراتُ بسبب هذا التطور غير المنسجم

ومن أكثر ما يُحير فى هذا المجال المؤشراتُ المتعلقة بأسواق العمل ومعدلات الوظائف الجديدة والمفقودة، وعلاقتها بالبيانات الخاصة بمشكلات المستثمرين وأصحاب الأعمال فى ناحية، ومؤشرات أسعار المستهلكين فى ناحية ثانية، وتوقعات معدلات النمو فى الناحية الثالثة. ففى الوقت الذى تتجهُ شركات بعضها عملاقة إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين، وتضطرُ أخرى أصغر إلى تقليص أنشطتها، ويفضل مالكو ومديرو بعضها الإغلاق، نجدُ زيادة ملموسة فى التوظيف فى الولايات المتحدة وعدد كبير من الدول الأوروبية. وتفيدُ آخر البيانات أن الوظائف غير الزراعية فى الولايات المتحدة زادت بأكثر من ربع مليون وظيفة فى الشهر الماضى. وحدث مثل ذلك فى منطقة اليورو، حيث سجل معدلُ البطالة انخفاضًا جديدًا فى أكتوبر الماضى، إذ بلغ 6.5 فى المائة، مقابل 6.6 فى شهر سبتمبر. وكذلك الحال فى الاتحاد الأوروبى

- فى مجمله، إذ انخفض معدل البطالة من 6.1 إلى 6 % فى الفترة نفسها

ويبدو أن ارتفاع معدلات التوظيف أكثر ما يبعث على الحيرة، لأنه يُعطى إشارة متعارضة مع حالة أعدادٍ غير قليلة من الشركات وتوقعات الناتج المحلى الإجمالى. وإذا كانت حالة شركات التكنولوجيا العملاقة مفهومةً على أساس أن إلغاء آلاف الوظائف فيها يعيدُها إلى حجمها الطبيعى لأنها أفرطت فى التوظيف فى ذروة الجائحة، يحتاجُ ازدياد الوظائف فى غيرها

- إلى تفسير غير نمطى فى فترة أزمة كبيرة